دورُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في نشرِ ثقافةِ الشُّذوذِ والتحوُّلِ الجنسي

■ د. سهام محمد[1]

ملخّص

يتناولُ هذا البحثُ بالدِّراسةِ والتَّحليلِ دورَ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ الغربيَّةِ، خصوصًا في أوروبا وأمريكا، في الترَّويجِ لثقافةِ الشُّذوذِ الجنسيِّ والتحوُّلِ الجندريِّ، عبر أدواتِ الإعلامِ، والتَّعليمِ، والضَّغطِ السياسيِّ، وتحويلِ هذه القضايا إلى حقوقٍ محميَّةٍ قانونيًّا ضمنَ الأطرِ الليبراليَّةِ. وقد نجحتْ هذه المنظَّماتُ إلى حدٍّ كبيرٍ في الغربِ في تطبيعِ هذه المفاهيمِ، لكنَّها واجهتْ مقاومةً دينيَّةً وثقافيَّةً في المجتمعاتِ المحافظةِ، سواءٌ داخلَ الغربِ أو في العالمِ الإسلاميِّ. يهدفُ البحثُ إلى تحليلِ أدواتِ الهيمنةِ الثقافيَّةِ، ودراسةِ نماذجَ للمقاومةِ، وتقديمِ توصياتٍ تحصِّنُ المجتمعاتِ من هذا التغلغلِ القيميِّ.

الكلمات المفتاحية: الشُّذوذ الجنسيُّ، التحوُّل الجندريُّ، منظَّمات المجتمع المدنيِّ، الهيمنةُ الثقافيَّة، الجندر، التَّعليم، الإعلام، الحقوق والحرِّيات.

1 - باحثة متخصصة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية-تونس.

المقدِّمةُ

شــهِد العالم في العقــود الأخيرة تحوُّلات جذريَّــة في القيم الاجتماعيــة، تمثَّلت في صعود تيَّــارات فكريــة وثقافية تدعو إلى إعــادة تعريف مفهوم الهُويَّة الجنســية، والعائلــة. وقد لعبت منظَّمات المجتمع المــدني (NGO's) في أوروبا وأمريــكا دورًا محوريًّا في هذه التحوُّلات[1]؛ حيث عملت على تعزيز القبول المجتمعي للشُّــذوذ الجنسي والتحوُّل الجنسي تحت شعارات الحقوق والحرِّيات. وقد كانت منظَّمات المجتمع المدني الغربية (NGOs) في أوروبا وأمريكا مــن بين أبرز الفاعلين في هذا التحوُّل؛ حيث قــادت حملات ثقافية وتعليمية وإعلامية للتَّرويج لمفاهيم "الهُويَّــة الجندريَّة المتعدِّدة"، و"حرِّية الميول الجنســية"، و"العائلــة غير التقليدية"، باعتبارها حقوقاً إنسانية يجب الاعتراف بها قانونيًّا ومجتمعيًّا[2].

تمكَّنت هذه المنظَّمات، من خلال برامج التَّمويل، التَّوعية، والتَّأثير السياسي في المؤسَّسات التَّشريعية والتَّعليمية والإعلامية، من إحداث تغييرات مؤسَّســية عميقة في عدد من المجتمعات الغربية، فيما واجهت مقاومةً شــديدة في المجتمعات المحافظــة، خصوصًا في أوروبا الشرقية والعالم الإسلامي؛ حيث ما تزال القيم الدينية والخُلُقية تشكِّل أساسًا لفهم الهُويَّة الإنسانية[3].

ومع توسُّــع هذه المنظَّمات دوليًّا، ظهرت تحدِّيات عميقــة أمام المجتمعات المحافظة التي باتت ترى في هذا التوجُّه تهديداً لهُويَّتها الثقافية والدينية. تهدف هذه الدراســة إلى تحليل مدى تأثــير منظَّمات المجتمع المدني الغربية في نشر هذه الثَّقافــات، ومدى نجاحها في التَّأثير على النسيج القيمي والاجتماعي للمجتمعات المحافظة، سواء في الغرب أو خارجه.

---

1 - Z.Bauma: Liquid Modernity, p18.

2 - Pew: LGBTI Rights in Europe and Central Asia in 2022, 2023.

3 - Pew: LGBTI Rights in Europe and Central Asia in 2022, 2023.

أولًا: الإطارُ النَّظريُّ والمفاهيميُّ

تعتمد الدراسة على نظرية الهيمنة الثقافية كما طوَّرها (أنطونيو غرامشي-Antonio Gramsci)، والتي تشرح كيف تفرض النُّخب الفكرية خطابها من خلال مؤسَّسات المجتمع المدني والثَّقافة الشعبية، لتصبح رؤيتها للعالم هي السائدة والطبيعية في الوعي الجمعي[١]. كما تستفيد من نظرية التحوُّل الثَّقافي التي ترى أن التغيُّرات الجندريَّة والجنسانيَّة هي مظاهر لتحوُّلٍ ما بعد حَداثي في القيم والسُّلطة[٢].

١- مفهومُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ

تُعدُّ منظَّمات المجتمع المدني (NGO's) تقليديًّا كيانات غير ربحية تعمل خارج نطاق الدَّولة والسُّـوق، وتهدف إلى خدمة الصالح العام في مجالات مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والتعليم، والصحَّـة. غير أن هذا التَّعريف "الحيادي" تغيَّر تدريجيًّا في السِّـياق الغربي؛ حيث لم تعد هذه المنظَّمات تكتفي بالأدوار الاجتماعية والتنمويَّة، بل تحوَّلت إلى أدوات تأثير سـياسي وفكري عابر للحدود[٣].

ففي بداياتها، كانت هذه المنظَّمات تُركِّز على سـدِّ الثَّغرات التي لا تغطِّيها الحكومات، مثل مكافحة الفقر أو دعم التَّعليم. مـع الزمن، خاصَّة بعد الحرب الباردة، أصبحت هذه المنظَّمات تتبنَّى أيديولوجية مرتبطة بالليبراليَّـة الغربية، مثل الدِّفاع عن الحرِّيات الفردية المطلقة، وحقوق الأقليات الجنسية، ورفض الأطر الثقافية التقليدية.

لقد تبنَّى الغـرب، خصوصًا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذه المنظَّمات باعتبارها أذرعًا للهيمنة النَّاعمة، فبدأت بعض الـ (NGO's) في التَّرويج لقيم سياسـية وخُلُقية معيَّنة على أنها "كونيَّة"، مع تجاهل الخصوصيَّات الثَّقافية والدينية. إنَّ المفهوم الغربي لـ "حقوق الإنسان" الذي تتبنَّاه هذه المنظَّمات يُعيد تشكيل المجتمعات التي تدخلها، ويفرض نموذجًا ثقافيًّا واحدًا على حساب التنوُّع الحضاري.

---

1 - A. Gramsci: Selections from the Prison Notebooks, p14.

2 - M. Foucault: The History of Sexuality, p25. N. Fraser: Transnationalizing the Public Sphere, p11.

3 - P. Angelo and D. Bocci: The Changing Landscape of Global LGBTQ+ Rights, p2.

إنَّ التَّمويل الذي تحصل عليه هذه المنظمات لا يكون محايدًا؛ فالمؤسَّسات التي تموِّلها مثل (Open Society Foundations، USAID) غالبًا ما تشترط توجُّهًا سياسيًّا أو فكريًّا معيَّنًا[1]. هذا التَّمويل المشروط يجعل كثيرً من الـ (NGO's) تنحاز في نشاطها إلى قضايا ذات بعد ثقافي متحيِّز، مثل دعم التحوُّل الجنسي أو تفكيك الأسرة التقليدية، بدلاً من الاكتفاء بالخدمة المجتمعية[2].

هذه المنظَّمات في الغرب غالبًا ما تدخل في صراع مع منظومات القيم التقليدية، سواء داخل الغرب أو خارجه. فالمجتمعات المحافظة ترى أن دور هذه المنظَّمات تجاوز الحدَّ الاجتماعي إلى مرحلة تفكيك البنية الأخلاقية، بحجَّة "التَّنوير" و"التَّحرير".

يعكس التحوُّل في دور منظَّمات المجتمع المدني في الغرب، من العمل الإنساني إلى العمل السياسي والفكري، إعادة تشكيل وظيفتها لتصبح فاعلاً ثقافيًّا وأيديولوجيًّا، لا مجرَّد جهة خيريَّة. وهذا ما يجعلها محلَّ جدل واسع في السِّياقات المحافظة التي ترى فيها وسيلة لنشر قيم غريبة عنها باسم الحداثة وحقوق الإنسان.

٢ - مفاهيمُ الشُّذوذِ الجنسيِّ والتحوُّلِ الجنسيِّ

يرتبط مفهوم «الشُّذوذ» بإعادة تعريف الميول الجنسية لتشمل أنماطاً غير تقليدية، فيما يشير «التحوُّل الجنسي» إلى الانتقال من هويَّة جندريَّة إلى أخرى. وقد لاقت هذه المفاهيم دعماً مؤسَّسيًّا واسعاً في الغرب[3].

في المجتمعات المحافظة، اعتُبر الشُّذوذ الجنسي سلوكًا منحرفًا عن الطبيعة البشرية. لكن منذ سبعينيَّات القرن العشرين، أعادت الحركات الليبرالية الغربية تعريفه بوصفه "تنوُّعًا جنسيًّا" مشروعًا قانونًا واجتماعيًّا، تحت مظلة مجتمع (LGBTQ+) الذي يشمل المثليَّة، والازدواجيَّة، واللا جنسية، والمتحوِّلين جنسيًّا.

لا يقتصر التحوُّل الجندريُّ على التعبير السلوكي، بل يشمل تغييراً طبيًّا وقانونيًّا، مثل العمليات

١ - تقرير الموارد العالمية ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص.ص١٧-٢٢.
٢ - الصندوق العالمي للمساواة ٢٠٢١-٢٠٢٥، ص.ص٧-٨.
٣ - نهى عدنان القاطرجي: الشذوذ الجنسي في الفكر الغربي وأثره على العالم العربي، ص٤٧١.

والعلاج الهرمـوني. وتقوم نظرية الجندرة على أن الهويَّة الجندرية شـعور داخلي مسـتقلٌّ عن الجنس البيولوجي، ما يسمح للفرد بتحديد جنسه بناءً على مشاعره.

حاز هـذا المفهوم دعمًا قانونيًّا وتعليميًّا ومؤسسـيًّا واسـعًا في الغرب: أُقر الـزواج المثليُّ، واعتمـدت فئة "النوع غير الثنـائي"، وأدرجت مفاهيم التنوُّع الجنـدري في المناهج التعليمية، ولم تعد المثليَّة تُصنَّف اضطرابًا نفسـيًّا. كما تروِّج له وسائل الإعلام، وتدعمه منظَّمات حقوقية كـ (Human Rights Watch وILGA) التـي تمارس ضغوطًا دولية لاعتماد هذه السياسـات ومناهضة ما تسمِّيه "التمييز الجندري"[1].

ومع تغيُّر المشهد الثقافي، انتقل خطاب «حقوق الأقليات» إلى موقع المعيار المفروض على الجميع. فأيُّ رفض للمثليَّة أو التحوُّل الجندري يُوسَـم اليوم برهاب الجندر أو الهوموفوبيا، ما قد يعرِّض الأفراد والمؤسسـات لعقوبات قانونية أو تشـويه إعلامي. خلق هـذا التوجُّه صدامًا مـع المجتمعات المحافظة التي ترى في هـذا الخطاب تهديدًا للأسرة والتربية الدينية. وتشـير دراسـات كـ Pew وGallup إلى تزايد القلق لدى المسلمين والمسيحيين التقليديين في الغرب من هذه التحـوُّلات. فلم تعد المثليَّة والتحوُّل الجندري في الغرب مجرَّد سـلوكيات فردية، بل أيديولوجيا مدعومة قانونيًّا وتعليميًّا، تسعى لإعادة تشكيل القيم والأنماط المجتمعية، وتفرض نموذجًـا ثقافيًّا أحاديًّا، يقصي النَّقد والمعارضة. وهذا ينسـجم مع مفهـوم "الهيمنة الثَّقافية" لـ (أنطونيو غرامشي) الذي يوضح كيف تفرض النُّخب سـلطتها عبر السـيطرة على المؤسَّسـات الثَّقافية كالإعلام والتعليم، لإنتاج وعي شعبي يخدم مصالحها، لا بالقوَّة، بل بالإقناع والتكرار.

في هـذا السِّـياق، تعمـل منظَّـمات LGBTQ+ (مثـل ILGA وGLAAD) ضمـن المدارس والجامعـات والمنصَّات الرقمية لتطبيع مفاهيـم "الهُويَّة الجندريَّة" و"حرِّيـة الميول"، وتروِّجها باعتبارها قيمًا إنسانية، فيما تُشيطن الأصوات المخالفة. وبحسب (غرامشي)، تُستخدم أدوات مثل:

- الطبيعيَّة الزَّائفة: إعادة تعريف الأسرة والهوية بطريقة تبدو عقلانيَّة.
- التحييد الرَّمزي: تسويق قضايا خلافية تحت شعارات الحرِّية والمساواة.
- المأسسة: إدماج هذه المفاهيم في القوانين والمناهج.
- الاستلاب الثَّقافي: تقبُّل الجمهور لمفاهيم مفروضة دون وعي بأنها أيديولوجية.

١ - خديجة بارزاق: السلوك الجنسي المنحرف وآثاره على القيم الأخلاقية لدى المراهقين، ص١٠٠.

يخلـق هذا الواقع نتائج للهيمنة الثَّقافية خاصة على المجتمعات المحافظة، وذلك من خلال تآكل المرجعيات الدينية والخُلُقية في تفسـير السُّـلوك البشري، ليحـلَّ محلَّها خطاب «الحرِّية المطلقـة». وتفكيـك الأسرة بوصفها منظومة خُلُقيـة واجتماعية، واسـتبدالها بمفاهيم «الأسرة المتنوِّعة» و«الأبوَّة غير البيولوجية». مضافًا إلى شيطنة الأصوات المعارضة وإقصائها من الفضاء العام، عبر اتهامات «رهاب الجندر» أو «خطاب الكراهية».

إنَّ نظرية (غرامشي) في الهيمنة الثَّقافية، تُقدِّم أداة تحليل فعَّالة لفهم كيف استطاعت منظَّمات المجتمع المـدني في الغرب أن تُعيد تشـكيل الوعي العام حيال قضايا مثل الشُّـذوذ والتحوُّل الجنسي. فقـد نجحت هذه المنظَّـمات، بدعم نخب سياسـية وإعلامية، في فـرض مفاهيمها كمعايير ثقافية مهيمنـة، وتجاوزت بذلك مجرَّد العمل المدني، لتصبح لاعبًا مركزيًّا في المعركة الأيديولوجية التي تعيد تشكيل البنى الاجتماعية في العالم.

أمَّـا نظرية التحوُّل الثقـافي[1]، فقد لعبت دورًا مهماً في فهم دعم الشُّـذوذ والتحوُّل الجنسي باعتبارهـما مظهرًا للحداثة وما بعد الحداثة، فهي تشـير إلى أن المجتمعات تمرُّ عبر مراحل من التغيُّرات العميقة في منظوماتها القيميَّة، بالتَّوازي مع تحوُّلات اقتصادية، وتكنولوجية، وسياسية. وتُعتبر هذه التغيُّرات انعكاسًـا لما يُعرف بـ "الحداثة" ثم "مـا بعد الحداثة". ففي الحداثة، يُعاد ترتيب الأولويَّات نحو العقلانية، والفردانية، وحقوق الإنسان. أما فيما بعد الحداثة، فتظهر نسبيَّة القيم، وتفكيك الثنائيَّات التقليدية مثل ذكر/أنثى، طبيعي/شاذ، حق/باطل.

وفـق منظِّري ما بعـد الحداثـة كـ (زيغمونـت باومـان- Zygmunt Bauman)[2]، دخلت المجتمعات الغربية مرحلة "الحداثة السَّائلة"؛ حيث لم تعد القيم ثابتة بل قابلة لإعادة التشكيل الدائم. وفي هذا السِّياق، لم يعد يُنظر إلى الأسرة، والهويَّة الجنسية، أو الأخلاق بوصفها مسلَّمات، بل "خيارات فردية" يُعيد كل إنسان تعريفها حسب رغبته.

يُفسَّر دعم الشُّـذوذ والتَّحوُّل الجنسي اليوم في الغرب باعتباره مظهرًا من مظاهر "التحرُّر من السرديَّات الكبرى» مثل الدين، والطبيعة، أو القانون الطبيعي. "ما بعد الحداثة" تُعلي من شـأن التعـدُّد، والهامش، والاختلاف، وتُشـكِّك في "الطبيعة" بوصفها مرجعية ثابتـة. أي إنَّ التَّحوُّل

1 - R. Eisler: The Chalice and the Blade: Our History, Our Future, pp115-117.

2 - Z. Bauman:L iquid Modernity, pp10-12.

الجنسي لم يعد يُنظـر إليه بوصفه اضطرابًا، بل تعبيرًا عن الحرِّية الفردية والتعدُّد الهويَّتي، وهي قيم تُعدُّ مركزية في الخطاب الحداثي الغربي.

تمثِّـل منظَّمات الـ (NGO›s) أداة محوريَّة في نقل هذه القيم الجديدة من النُّخبة الفكرية إلى النسيج الاجتماعي العام، عبر البرامج التعليمية وورش العمل، والحملات الإعلامية والتوعويَّة، والضَّغط على المؤسَّسـات الحكومية لإدماج هذه القيم في السِّياسـات الرسـمية. ومثال على ذلك: البرامج التي تديرها منظَّمات مثل (Planned Parenthood) أو (GLSEN) في المدارس الأمريكية، والتي تطلع الأطفال مبكرًا على مفاهيم "الهويَّة الجندرية" و"التحوُّل الجنسي"[1].

ومن مظاهر التَّحوُّل الثقافي في السِّياسـات والمؤسَّسات، ظهور قوانين تعاقب "التمييز على أساس الهويَّة الجندريَّة"، والسَّماح للأطفال باختيار جنسهم قانونيًّا في بعض الدول دون موافقة الأهل، وكذلك دمج مفاهيم الهويَّة الجندريَّة في الخطاب الحقوقي والسِّـياسي الرَّسمي، حتَّى في المؤسَّسـات الدولية كالأمم المتحدة والاتِّحـاد الأوروبي. يُنتج هذا التحـول صراعًا ثقافيًّا عميقًا بين الحداثة الليبرالية الغربية وبين المجتمعات التي ترى أن هذه "التحوُّلات" ليست تطوُّرًا طبيعيًّا، بل انحرافًا أيديولوجيًّا مغلَّفًا بشـعارات إنسانية. ترى هذه المجتمعات أن القيم المتغيِّرة تفـرِغ مفاهيم مثل "الأسرة"، و"الهويَّة"، و"الكرامة" من معانيها الأصلية، وتُحوِّلها إلى تعبيرات نفعيَّة وشخصانيَّة.

تُفسِّر نظرية التَّحوُّل الثقافي كيف أصبحت مفاهيم مثل الشُّـذوذ والتَّحوُّل الجنسي جزءًا من المشهد الثَّقافي الغربي، ليس بوصفها ظواهرَ شاذَّة، بل "نتاجًا طبيعيًّا" لمسار طويل من تفكيك المرجعيات التقليدية. وتُشكِّل منظَّمات المجتمع المدني القناة المركزية في ترسيخ هذا التَّحوُّل، حيث يُثير هذا الأمر جدلاً كبيراً حين تُفرض هذه الرؤى على مجتمعات محافظة ترفض التفكيك القيميَّ الذي تحمله الحداثة السَّائلة.

ثانيًا: منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ ونشرُ ثقافةِ الشُّذوذِ والتحوُّلِ الجنسيِّ

أ - أبرزُ المنظَّماتِ الدَّاعمَةِ لنشرِ الشُّذوذِ الجنَسيِّ

من خلال رصدنا للمَنظَّمات الدَّاعمَة للشُّذوذِ الجنسي، يمكن ذكر الآتي:

1 - ERT, Sexual and Reproductive Health- With Training, education Training Research.

أ. منظَّمة (ILGA-Europe) ودورها في نشر ثقافة الشُّذوذ والتَّحوُّل الجنسي في أوروبا

(ILGA-Europe) هي الفرع الأوروبي للرَّابطة الدولية للمثليِّين والمتحوِّلين جنسيًّا، تأسَّست في السبعينيَّات بوصفها غير حكومية تُروِّج لحقوق مجتمع (LGBTQ+)، عبر الضَّغط السِّياسي، ودعم الناشطين، وإنتاج المؤشِّرات الحقوقية.

أبرز أدواتها هو مؤشِّر قوس قزح (Rainbow Europe Index) الذي يصنِّف الدول الأوروبية بناءً على قوانين الاعتراف بالهويَّة الجندريَّة، الزواج والتبنِّي المثلي، ودمج مفاهيم الجندرة في التعليم. يُستخدم هذا التَّصنيف من قِبل الاتحاد الأوروبي ووسائل الإعلام للضغط على الحكومات ووصم الدول الرافضة بـ «الرجعية».

وقد تحوَّلت (ILGA-Europe) من منظمة حقوقية إلى فاعل ثقافي وأيديولوجي يُعيد تشكيل مفاهيم الأسرة والهوية في أوروبا، مستعملة أدوات التمويل والتقارير والتأثير السياسي. يصطدم هذا الدور بممانعة المجتمعات الدينية والمحافظة التي ترفض فرض تصوُّر أحاديٍّ للهويَّة الجندرية[1].

ومن أمثلة التَّأثير:

- بولندا والمجر تعرَّضتا لعقوبات، وجرى تعليق تمويلات أوروبية بسبب تصنيف منخفض من (ILGA)
- في المقابل، كرَّمت مالطا وألمانيا وبلجيكا لتشريعات «تقدُّمية»، ما شجَّع دولاً أخرى على السَّير في الاتجاه ذاته.

فيما باتت تصنيفات (ILGA-Europe) تُستعمل باعتبارها أداة في العلاقات الدولية لتحديد "شرعية" الدولة خُلُقيًّا وثقافيًّا، ما يُكرِّس نموذجًا غربيًّا مهيمنًا يقصي المخالفين. هذا ما يجعلها - بحسب (أنطونيو غرامشي) - مثالاً على الهيمنة الثقافية التي تُمارَس لا بالقسر، بل عبر التكرار والإقناع النَّاعم باسم "الحقوق". ومع تنامي هذا النُّفوذ، تتصاعد مقاومة المجتمعات المحافظة التي ترى في نشاط (ILGA-Europe) تهديدًا لهويَّتها القيميَّة، وفرضًا أيديولوجيًّا مموَّهًا بعبارات الحرِّية[2].

---

1 - ILGA

2 - ILGA-Europe: Rainbow Europe Map and Index. https://www.ilga-europe.org

ب. منظَّمة: (Human Rights Watch وAmnesty International) وتطويع خطاب حقوق الإنسان لتبرير الشُّذوذ والتحوُّل الجنسي.

تُعد (Human Rights Watch) و(Amnesty International) من أبرز المنظَّمات الحقوقية ذات النفوذ العالمي، وقد وسَّعتا منذ التسعينيَّات مفهوم حقوق الإنسان ليشمل "الحقوق الجندرية" و"الميول الجنسية". أصبح انتقاد المثليَّة أو التحوُّل الجنسي يُصنَّف بـ "خطاب كراهية"، ويدرج ضمن "انتهاك الكرامة".

تُصدر المنظَّمتان تقارير دورية تضغط عبرها على الحكومات لتعديل قوانين الأسرة والتعليم والهويَّة، وتدعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات بحقِّ الدُّول الرافضة، بوصفها "قمعيَّة" أو "معادية للإنسانية". ففي مصر والمغرب ودول الخليج، أدانت (HRW) قوانين تجريم المثليَّة، فيما شجبت Amnesty قوانين أوغندا ونيجيريا، معتبرة رفض التَّحوُّل الجنسي "رِدَّة حضارية"[1].

كما مارستا ضغطًا على الاتحاد الأوروبي لمحاسبة حكومات كالمجر وبولندا لرفضها "التربية الجندرية" في المدارس. أثار هذا الدور جدلًا واسعًا؛ حيث تُتَّهم المنظَّمتان بالانحياز الأيديولوجي، وتجاهل قضايا كبرى كالفقر أو الاحتلال، لصالح رؤية جنسية محدَّدة. فيما تُنتقد (HRW) و (AI) لتحوُّلهما من مراقبتين حقوقيتين إلى فاعلين أيديولوجيين، يروِّجان لهويَّة غربية تُعتبر "طبيعية" وملزمة، ما يثير رفضًا واسعًا في المجتمعات المحافظة التي ترى في نشاطهما اختراقًا ثقافيًّا يهدِّد بنيتها القِيَميَّة.

ج. منظَّمة (Open Society Foundations): تموِّل برامج تعليمية وإعلامية تدعم قضايا الجندرة والتحوُّل الجنسي.

(Open Society Foundations) (OSF) هي شبكة عالمية أسَّسها (جورج سوروس- George Soros)، تُروِّج للديمقراطية، وحرِّية التعبير، و"المجتمعات المفتوحة" وفق الفلسفة الليبرالية الجذريَّة. تنشط في أكثر من ١٠٠ دولة، وتُعدُّ من أكبر الجهات المانحة لمشاريع تتعلَّق بالحكم، والإعلام، والتعليم، و"العدالة الاجتماعية"، ومنها قضايا الجندرة والمثليَّة. تدعم

١ - تقرير منظمة العفو الدولية (أبريل ٢٠٢٥): "الفوضى والقسوة: ١٠ هجمات متراكمة على حقوق الإنسان". https://www.amnesty.org

(OSF) برامـج لتعديل المناهج نحو "تعدُّد الهويَّات الجندريَّة"، وتدريب المعلِّمين على "اللغة الشاملة"، وتمويل حملات إعلامية تروِّج للتحوُّل الجنسي والمثليَّة، خاصَّة في الدول النَّامية. كما تشترط في تمويلها التزام المؤسَّسات بقيم "الانفتاح"، ما يضع المجتمعات بين خيارَي التحديث أو التخلِّي عن مرجعيَّاتها الدينية والثقافية[1].

فمن خلال تمويل مراكز أبحاث ومحتوى إعلامي وفنِّي، تُعيد (OSF) تشكيل مفاهيم الأسرة والهويَّـة. وقد أسـهمت في إدخال مفاهيم مثـل "الجندر قابـل للتغيير" و"لا جنـدرَ طبيعيًّا"، وترويجها باعتبارها قيمًا إنسانية. يُنظر إلى هذا النَّشاط في المجتمعات المحافظة بوصفه تدخُّلاً أيديولوجيًا مموَّه بالتَّنمية، يهدِّد القيم الأسرية، ويعيد هندسـة الوعي الثقافي. فيما شهدت دول مثل جورجيا وتونـس احتجاجات تتهم (OSF) بترويج "تفكيـك الهويَّة" و"الانحلال". ورغم تقديمها الدَّعم النَّسويَّ وتمويلها مشاريع لقيادات نسويَّة ومتحوِّلين جنسيًّا، فإن رؤيتها الليبرالية تُقابَل برفض متصاعد، خصوصًا في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وبتمويلهـا مبادرات تعليمية مثل "Open Minds"، وسـعيها لدمـج "العدالة الجندرية" في التَّعليم، تمـارس (OSF) تأثيراً ناعمًا وعميقًا في القيم والمعايير الاجتماعية، ما يُثير جدلاً حول دور التَّمويل الأجنبي في إعادة صياغة الهويَّة الثقافية للمجتمعات[2].

٢ - آلياتُ عملِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في مجالِ الشُّذوذِ الجنسيِّ

أ. آليَّة الضَّغطُ السِّياسيُّ عبرَ الحملاتِ والمذكّرات.

تلعب منظَّـمات المجتمع المدني دورًا محوريًّا في الدِّفاع عـن حقوق المثليِّين والمتحوِّلين جنسيًا، من خلال ممارسة ضغط سياسي ناعم وفعَّال يُعرف بـ «القوَّة النَّاعمة». تُستخدم هذه القوَّة لتغيير السِّياسـات العامة، وتشكيل الرأي العام، وتعزيز الاعتراف القانوني والاجتماعي بحقوق مجتمع الميم، دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة أو الصِّدام السِّياسي.

1 - Global Resources Report. Tracking Funding for LGBTI Rights, 2021–2022. https://globalresourcesreport.org

2 - Open Society Foundations. Multiple Reports on Gender and Justice. https://www.opensocietyfoundations.org

تُستخدم القوَّة النَّاعمة من قبل منظَّمات المجتمع المدني لتغيير التصوُّرات والمواقف تجاه قضايا مجتمع الميم، من خلال:

- التَّوعية والتثقيف: إطلاق حملات إعلامية وبرامج تعليمية تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق المثليِّين والمتحوِّلين جنسيًّا.
- بناء التَّحالفات: التعاون مع مؤسَّسات حكومية، ومنظَّمات دولية، ووسائل إعلام لتوسيع نطاق التأثير.
- التَّأثير في السِّياسات: الضَّغط من أجل سنِّ تشريعات تحمي حقوق مجتمع الميم، مثل قوانين مكافحة التمييز والاعتراف القانوني بالهويَّة الجندريَّة.

وفقًا لمركز الدِّراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) [1]، فإن منظَّمات المجتمع المدني قد نجحت في تحقيق تقدُّم ملحوظ في الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع الميم في عدد من الدُّول خلال العقد الماضي. وهناك عدد من الأمثلة البارزة على منظَّمات عاملة في هذا المجال:

- حملة حقوق الإنسان[2] (HRC) أكبر منظَّمة للدِّفاع عن حقوق المثليِّين في الولايات المتحدة، تعمل على حماية وتوسيع حقوق مجتمع الميم من خلال الضغط السياسي والتَّثقيف العام.
- (All Out) منظَّمة دولية غير ربحية تركِّز على الدِّفاع السياسي عن حقوق مجتمع الميم، وتعمل على تغيير السِّياسات من خلال حملات عالمية وتعبئة جماهيرية[3].

لكن على الرغم من النَّجاحات، تواجه منظَّمات المجتمع المدني تحدِّيات متعددة، منها:

- القيود القانونية ففي بعض الدُّول، تُواجه هذه المنظَّمات قوانين تُقيِّد من قدرتها على العمل بحرِّية، مثل حظر التجمُّعات أو فرض قيود على التَّمويل.
- المعارضة الثَّقافية والدينية: تُواجه مقاومة من قبل جماعات محافظة ترى في نشاطاتها تهديدًا للقيم التقليدية.

1 - CISI: «Supporting the LGBTI Agenda: Why It Matters for Civil Society, pp17-22.

2 - HRC: The Soft Power of Inclusion: LGBTQ Equality in Japan, pp18-25.

3 - CISI: «Supporting the LGBTI Agenda: Why It Matters for Civil Society, pp17-22.

- الضَّغط السِّياسي: في بعض الحالات، تُستخدم السِّياسات الحكومية لتقويض عمل هذه المنظَّمات، مثل تقليص التَّمويل أو فرض رقابة على أنشطتها.

تمُـارس منظَّـمات المجتمع المدني ضغطًا سياسـيًّا ناعـمًا، لكنه فعَّال مـن خلال: حملات إلكترونيـة وتظاهرية منظَّمة تسـتهدف الحكومات، والوزارات، والبرلمانـات، وتقديم مذكرات قانونيـة تدعو إلى تعديـل القوانين المحلِّية المتعلِّقة بالهويَّة الجنسـيَّة، وحرِّيـة الميول، و«عدم التمييز». كما التعاون مع البرلمانيين المتعاطفين مع القضية لتقديم مشاريع قوانين داعمة للمثليَّة والتَّحوُّل الجنسي. وتدويل الخطاب عبر اللجوء إلى الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي عند فشل الضغط الداخلي، لتصوير الحكومات المحافظة بوصفها «منتهكة للحقوق»؛ حيث مارست بولندا منظَّمات مدعومة من الخارج ضغوطًا على الحكومة بسبب إعلان "مناطق خالية من المثليَّة"، ممَّا دفع الاتحاد الأوروبي إلى تعليق بعض المساعدات التنمويَّة بغرض الضَّغط السياسي.

ب. آليَّة إنتاج المعرفة عبر التقارير والأبحاث

تعتمـد هذه المنظَّمات على إنتاج سرديَّات معرفية وأكاديميَّة موجَّهة، وتسـتخدمها باعتبارها أداة لإعادة تعريف مفاهيم مثـل «الأسرة»، و«الهويَّة»، و«النَّوع الاجتماعي». كما تصدر تقارير دورية توثِّق ما تسـمِّيه «انتهاكات ضد المثليِّـين والمتحوِّلين». وتموِّل أبحاثًا جامعية تُعيد تأطير الهويَّة الجنسـية والجندريَّة من منظور نفسي-اجتماعي جديد. وتُنشئ مؤشِّرات تصنيف للدُّول مثل مؤشِّر (ILGA) تُستخدم لفرض ضغط قيمي وسياسي.

هـذه المعرفة ليسـت محايدة، بل مؤطَّـرة ومصمَّمة لتغيـير تصوُّرات الرأي العـام تدريجيًّا، باستخدام لغة "الحقوق" و"العدالة" لتبرير رؤى راديكالية.

ج. آليَّة برامج التدريب والتَّثقيف في المدارس والجامعات.

أحـد أخطر آليات العمل يتمثَّـل في اختراق المنظومات التعليميَّة عـبر: إدخال مواد تعليميَّة تتحدَّث عـن «الهُويَّـات الجندريَّة المتعدِّدة». كذلك تدريب المدرِّسـين عـلى «مراعاة التنوُّع الجندري في الصُّفوف». وتشـجيع الأطفال على «استكشاف ميولهم الجنسيَّة» في سنٍّ مبكرة. وإنشاء أندية طالبيَّة مموَّلة لتعزيز «قبول الآخر» بمنظور جندري.

يُهدِّد هذا النَّوع من التَّدخُّل منظومة التربية التقليدية، ويصنع فجوة حادَّة بين الأجيال (الآباء/الأبناء)، ويُتَّهم بأنه يشجِّع على التشكيك في الهويَّة الفطرية للجنسين.

تتلقَّى معظم المنظَّمات التي تروِّج لقضايا الشُّذوذ والتحوُّل الجنسي تمويلاً مباشرًا من: الاتحاد الأوروبي ومؤسَّسات تابعة للأمم المتحدة، وحكومات ليبرالية غربية مثل السُّويد، كندا، هولندا، ومؤسَّسات خاصَّة كبرى مثل (Open Society Foundations/ Ford foundation/Arcus Foundation)

يتمُّ ربط التَّمويل بتحقيق أهداف جندرية محدَّدة، ممَّا يعني أن الدَّعم الماليَّ مشروط بالأيديولوجيا، وليس حياديًّا. بالنتيجة، تتحوَّل هذه المنظَّمات إلى أذرع تنفيذية لمشروع ثقافي غربي في الدُّول الأخرى، ولا تعبِّر بالضَّرورة عن احتياجات أو أولويَّات الشعوب المستهدفة.

د. آليَّة التَّعاون مع وسائل الإعلام لتعزيز رسائل الهُويَّة الجنسيَّة.

تعمل هذه المنظَّمات مع الإعلام عبر إنتاج حملات دعائيَّة تلفزيونية ورقميَّة، وتدريب الصحفيِّين على استخدام مصطلحات مثل «العبور الجندري»، و«غير ثنائي»، و«الهوية الذاتية». كما الضغط على وسائل الإعلام الكبرى لإقصاء الأصوات المعارضة تحت مسمَّى «خطاب الكراهية»، ودعم المؤثِّرين والفنَّانين لترويج ثقافة «الحرية الجندرية» من خلال المسلسلات، والأغاني، والبرامج. يجري تطبيع الأفكار الجندرية الجديدة إعلاميًّا، حتى في البيئات غير المتقبِّلة لها، ممَّا يؤدِّي إلى تصادم مجتمعي وقيمي، وتغييب الأصوات المعارضة بدعوى «التسامح والحقوق».

من هذا المنطلق، تعمل منظمات المجتمع المدني وفق بنية متكاملة: من خلال الضغط السياسي لتغيير القوانين، وإنتاج المعرفة لتأطير الرؤى والأفكار علميًّا. مضافًا إلى اختراق التعليم لتشكيل الأجيال الجديدة، واستغلال التمويل والإعلام لفرض سردية ثقافية جديدة. تمكِّن هذه الآليات، مجتمعة، المنظمات إيَّاها من إحداث تحوُّل ثقافي تدريجي، لكنه عميق وخطير، خصوصًا في البيئات المحافظة التي تقاوم هذا التغيير، لكنها تفتقر إلى موارد وخطاب مضاد.

ثالثًا: التَّأثير في المجتمعات المحافظة - دراسة حالة

١ - أوروبا الشرقيَّة (بولندا والمجر)

على عكس أوروبا الغربية ذات التقاليد الليبرالية، فإن أوروبا الشرقية (خصوصًا بولندا والمجر)

تحتفظ بإرث ديني وقومي محافظ مثل:

* بولندا يغلب عليها الطابع الكاثوليكي التقليدي.
* المجر تستند إلى خطاب قومي - مسيحي يربط الهويَّة الوطنية بالقيم الأسرية.

لذلك، يُنظر إلى أفكار التحوُّل الجنسي والشذوذ الجنسي بوصفهما أفكارًا أجنبية دخيلة، مدفوعة بضغط من بروكسل (الاتحاد الأوروبي) ومنظَّمات غربية غير حكومية. لقد واجهت منظَّمات (LGBTQ+) مقاومة شديدة من الحكومات المحافظة، وجرى سنُّ قوانين لمنع "الترويج للجندر" في المدارس. وقد ظهرت مقاومة رسمية عبر تشريعات مضادَّة ومنع "الدعاية الجندرية" ومنها[1]:

أ. بولندا:

- أعلنت بلديات عدَّة نفسها منذ ٢٠١٩ «مناطق خالية من أيديولوجيا المثليَّة» -(LGBT Free Zones)
- دعمت الحكومة المحافظة (حزب القانون والعدالة) هذه الإجراءات، بحجَّة حماية "الأسرة البولندية التقليدية".
- رفضت بولندا إدخال مواد تعليمية تدعم التنوُّع الجندري إلى المناهج المدرسية، رغم ضغوط الاتحاد الأوروبي.
- وصف وزير التعليم هذه الحملات بأنها "تجريب أيديولوجي على الأطفال".
- ب. المجر:
- في عام ٢٠٢١، أقرَّت حكومة (فيكتور أوربان-Viktor Orbán) قانونًا يمنع «الترويج لمحتوى جنسي غير تقليدي أو تغيير الجنس» للأطفال.
- يشمل الحظر:
  * حجب المحتوى المتعلِّق بالتحوُّل الجنسي في وسائل الإعلام والمدارس.
  * حظر المنظَّمات من تنظيم ورش عمل عن الجندر للأطفال دون موافقة الدولة.
- اعتبر القانون «إجراءً لحماية الأطفال»، وجرى تبريره على أساس «حق الدولة في التربية القيمية».

1 - Global Resources Report (2021–2022).

أثار القانونان غضب الاتحاد الأوروبي الذي اتَّهم المجر وبولندا بانتهاك «حقوق الإنسان»، وتعرَّضتا لعقوبات مالية وتعليق بعض المساعدات. من منظور الدولتين، المسألة ليست مجرَّد خلاف حقوقي، بل هو صراع حضاري على طبيعة الإنسان والمجتمع. من هذا المنطلق، ترى الحركات الليبرالية الغربية الهويَّة الجندرية مسألة حرِّية فردية. فيما ترى بولندا والمجر أن الهوية الجندرية ترتبط بالطبيعة الإنسانية والدين والأسرة، وأن المساس بها يُعد تهديدًا للهوية الوطنية.

تصف الحكومات المحافظة هذه الضغوط بأنها «استعمار ثقافيٌّ جديد»، يجري عبر التمويل والهيمنة القانونية من بروكسل. في كِلا البلدين، لا تقتصر المقاومة على الحكومات، بل تشمل: الكنيسةَ الكاثوليكية في بولندا، التي نظَّمت حملات توعية ضد «أيديولوجيا الجندر». والمنظَّماتِ الأهليَّة المحافظة التي تعمل على فضح تمويل منظَّمات (LGBTQ+) والتصدِّي لبرامجها في المدارس. كما تشمل المفكِّرين والأكاديميين التقليديِّين الذين يكتبون بشكل مكثف عن "انهيار الغرب خُلُقيًّا"[1].

خلق هذا الصراع، داخليًّا، انقسامًا مجتمعيًّا بين المحافظين والليبراليين. كما نجم عنه زيادة في الاستقطاب السياسي عن قضايا الهويَّة، وتعزيز القومية والتقاليد بوصفهما خطَّ دفاع ضدَّ "الغرب الثقافي". أمَّا خارجيًّا، فقد خلق توتُّرًا في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. ناهيك عن استخدام هذه القضايا بوصفها ورقة انتخابية من الطرفين. مضافًا إلى ظهور "محور محافظ" أوروبي يضمُّ دولاً أخرى مثل سلوفاكيا وصربيا، يعارض السياسات الليبرالية الغربية.

تمثِّل بولندا والمجر نموذجًا واضحًا للصِّدام بين القيم التقليدية والرؤى الليبرالية العالمية. لا تُفهم مقاومتهما باعتبارها سياسات داخلية فقط، بل جزءًا من معركة أوسع عن من يملك سلطة تعريف الإنسان، والعائلة، والحرِّية. وبذلك، تطرح تجربتهما أسئلةً حادَّة أمام الدُّول الأخرى:

هل تخضع المجتمعات المحافظة لإملاءات المنظَّمات الدولية؟ أم أنها تمتلك حق الدفاع عن مرجعيَّاتها الثقافية والدينية في وجه التَّدويل القيمي؟

٢ - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة:

سنَّت ولاياتٌ مثل تكساس وفلوريدا قوانين تمنعُ تعليم التحوُّل الجنسيِّ للأطفال. رغم ريادة

1 - ResearchGate. "Beyond Binary: (Re)Defining Gender for 21st Century Disaster Risk Reduction…" https://www.researchgate.net/publication/336654231

الولايات المتحدة في ترسـيخ «حقوق الجندر» على المستوى العالمي، فإن الداخل الأمريكي يشهد انقسامًا حادًّا بين التيَّار الليبرالي والتيَّار المحافظ. وتنقسم الولايات الأمريكية سياسيًّا وثقافيًّا إلى: ولايـات زرقاء (ليبرالية) كـ كاليفورنيا ونيويورك: تدعم قضايا التحـوُّل الجنسي والمثليَّة. وولايات حمراء (محافظة) كـ تكساس وفلوريدا: ترفض تعليم التحوُّل الجنسي للأطفال وتدافع عن مفهوم «الأسرة الطبيعية».

هنـاك عدد من التَّشريعـات المناهضة لتعليـم التَّحوُّل الجنسي وثقافة الشُّـذوذ، وأهمها في فلوريدا وتكساس:

أ - فلوريدا: Don't Say Gay Bill

في عـام ٢٠٢٢، أصدر حاكم فلوريدا الجمهوري (رون ديسـانتيس-Ron DeSantis) قانونًا يُعرَف إعلاميًّا بـ «لا تقل مِثليّ» (Don't Say Gay)؛ حيث ينصُّ القانون على[١]:

* منع تدريس قضايا الهويَّة الجندريَّة والتوجُّه الجنسي للأطفال حتى الصفِّ الثَّالث الابتدائيِّ.
* منع المعلِّمـين من طرح مفاهيم التحـوُّل الجنسي أو الهويَّـة الجندريَّة دون إذن أولياء الأمور.
* تمكين أولياء الأمور من مقاضاة المدارس التي تنتهك القانون.

يبدو أنَّ الهدف المعلن هو حماية الطُّفولة من التَّوجيه الأيديولوجي المبكر، وضمان أن تكون التَّربية الجنسية مسؤوليَّة عائلية. لكنَّ هذا القانون واجه ردود أفعال وانتقادات شرسة من منظَّمات (LGBTQ+) والإعلام الليبرالي، وجربوصفه بأنه "قمعيٌّ وتمييزيٌّ". بالمقابل، حصل على تأييد واسع من الأسر المحافظة واعتُبر خطوة لحماية القيم الأسرية.

ب. تكساس: التَّصعيد ضدَّ «الرعاية الجندريَّة للأطفال»

في ٢٠٢٢، صنَّف حاكم تكسـاس (غريغ أبـوت-Greg Abbott) عمليَّات التحوُّل الجنسي الجراحيَّة أو الهرمونيَّة للأطفال بأنها "إساءة معاملة للأطفال". وبموجب هذا التَّصنيف يمكن فتح

١ - قانون حقوق الوالدين في التعليم" (قانون "لا تقل مثلي")، فلوريدا، ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

تحقيقات بحق الأهالي الذين يسمحون لأطفالهم بالخضوع لعلاجات جندريَّة. كما يمكن تقييد البرامـج التعليمية التي تناقش التحوُّل الجنسي في المـدارس العامَّة. وحظر التَّمويل الحكومي للمراكز الصحِّية التي تقدِّم "الرعاية الجندريَّة" للقاصرين. طبعًا؛ أثارت هذه الإجراءات عاصفة من الجدل القانوني والحقوقي، لكنها نالت استحسان التيَّارات الدينية والاجتماعية المحافظة[1].

وواحدة من أكثر القضايا الجدليَّة هي مشاركة النساء المتحوِّلات (ذكور سابقًا) في المسابقات الرياضية النِّسـائية. ويُتَّهـم بعض المتحوِّلين بأنهـم يحتفظون بامتيازات بيولوجيـة (مثل القوَّة العضلية)، ممَّا يمنحهم تفوُّقًا غير عادل على الإناث البيولوجيات.

أكثر من ٢٠ ولاية أمريكية، منها فلوريدا وتكساس، سنَّت قوانين تمنع مشاركة المتحوِّلين في الفرق الرياضية التي لا تتطابق مع جنسـهم عند الولادة. كما يجري التَّرويج لهذه القوانين على أنها: حماية للعدالة التَّنافسـية في الرِّياضة. ودفاع عن حقوق النِّسـاء البيولوجيات من التَّهميش والتَّراجع. ومن الأمثلة ذلك، قضية (ليا توماس- Lia Thomas)، سبّاحة متحوِّلة فازت في بطولة نسـوية، أثارت استياءً واسـعًا بين الجمهور الرياضي والرياضيَّات أنفسهنَّ. والحركات النَّسوية الكلاسـيكية (التي لا تتبنَّى الفكـر الجندري) أبدت تحفُّظها، معتبرة أن النَّسـوية الجديدة تدمِّر مكتسبات المرأة لصالح رؤى جندريَّة غامضة.

هناك عدد من الـدلالات لهذه المقاومـة وأبعادها، فعلى المسـتوى الاجتماعي، تؤكِّد هذه التطوُّرات أن التحوُّل الجنسي ليس موضوعًا محسـومًا حتى في الديمقراطيات الغربية. وتظهر هشاشـة الإجـماع الأمريكي على قضايـا الهويَّـة الجندرية. كما يتشـكَّل تيَّار شـعبي أمريكي واسـع (خصوصًا بين الآباء) يشـعر بالقلق من استغلال الأطفال سياسـيًّا في قضايا الهُويَّة. أمَّا على المسـتوى السـياسي، فقد تحوَّلت قضايا الجندر إلى أداة انتخابيـة مركزية: فالجمهوريُّون يسـتخدمونها لحشـد التيَّار المحافظ والديني. أمَّا الديمقراطيون فيدافعون عنها ضمن خطاب «الحقوق المدنية».

رغم أن الولايات المتَّحدة تُعدُّ في مقدِّمة الدول التي تدعم منظَّمات (LGBTQ+) عالميًّا، فإن المجتمع الأمريكي ذاته يشهد مقاومة قويَّة داخل بعض الولايات المحافظة التي ترى في قضايا

1 - McCaskill, N., Affirming students gender identity could mean fines for Texas Schools, 2025, p3.

التحوُّل الجنسي تهديدًا للأسرة والطفولة. وتُظهر القوانين التي سُـنَّت في تكساس وفلوريدا أن الجدل ليس مجرَّد جدل ثقافي، بل هو سياسي وتشريعي عميق، ويُتوقَّع أن يستمرَّ في التَّصاعد، خاصَّة مع اقتراب كل دورة انتخابية[1].

٣ - الجاليات المسلمة في الغرب

تشـكِّل الجاليات المسـلمة في أوروبا وأمريكا الشـمالية كُتلاً سـكانية متزايدة، وتستند إلى مرجعية دينية ترفض الشُّـذوذ الجنـسي والتحوُّل الجندري، انطلاقًا من قيـم قرآنية تعتبر الأسرة وحدة أساس تقوم على العلاقة التقليدية بين الرجل والمرأة.

وترفض هذه الجاليات إدماج ثقافة الجندر في التعليم والمجال العام، ليس بدافع تقليدي فقط، بل لقناعة عقدية جماعية تُمارس في البيوت والمساجد والمراكز الإسلامية. وقد برزت أشكال المقاومة بوضـوح في بريطانيـا، خصوصًا في برمنغهام عـام ٢٠١٩؛ حيث رفض الأهـالي مناهج الجندر، واعتـبروا إدراجهـا تعدِّيًا على حقِّ الأسرة التربوي. تمسَّـكت الحكومة مـن جانبها بتلك المناهج بوصفهـا جزءًا مـن «القيم البريطانية الحديثة». ففي فرنسـا، تُتَّهم الجالية المسـلمة بـ«الانعزالية» عندما تعترض على مناهج تروِّج لـ«الهويَّة الجندريَّة»، رغم أن هذا الاعتراض يعكس تمسُّكًا بالقيم الإسلامية. وفي كندا وألمانيا، نُظِّمت احتجاجات واسعة عام ٢٠٢٣ ضدَّ تعليم الجندر، شارك فيها مسلمون ومسيحيون محافظون. وعلى الرغم من سلمية هذه المقاومة، يواجه المسلمون تحدِّيات كبـيرة: لا يمتلكون أدوات تشريعية مؤثِّرة، ويُصوَّرون في الإعـلام بوصفهم «رجعيِّين» أو «معادين للمساواة». كما يتعرَّض أئمَّة المساجد والنشطاء لملاحقات قانونية بحجَّة «رهاب المثليِّين».

إنَّ اسـتراتيجيات المقاومة تشمل التظاهر السـلمي، والمرافعة القانونية، وحملات التوعية، والتحالف مع جماعات دينية محافظة. وتشير هذه الظاهرة إلى أن «التنوُّع الثقافي» في الغرب لا يعني بالضرورة الانسـجام، بل يفضح تصادمًا قيميًّا عميقاً. وترى الجاليات المسلمة أن احترام التنوُّع ينبغي أن يشـمل القيم الدينية، لا فرض نموذج أحاديٍّ باسـم «حقوق الإنسـان». كما أن استمرار فرض ثقافة الجندر قد يعمِّق العزلة ويحوِّل المقاومة من ثقافية إلى سياسية، ويؤكِّد وجود تصادم حضاري داخلي في المجتمعات الغربية.

1 - The Washington Post: Florida bans teaching about gender identity in all public schools, pp2-6.

رابعًا: الخطاب الإعلامي والدَّعم السياسي لثقافة الشُّذوذ الجنسيِّ

١ - دور الإعلام في تكوين الوعي الجندريِّ

لم يعد الإعلام مجرَّد ناقل للأحداث، بل أصبح فاعلاً ثقافيًّا يعيد إنتاج المفاهيم والقيم. ففي العقود الأخيرة، أدى الإعلام دوراً محوريًّا في إعادة تشكيل المفاهيم المتعلِّقة بالجنس والهويَّة، خصوصًا من خلال أدوات الإعلام البصري مثل نتفليكس وهوليوود.

أ - الترَّويج للهُويَّات الجندريَّة عبر نتفليكس وهوليوود

فعلى منصَّة نتفليكس التي تعدُّ إحدى أبرز المنصَّات الدَّاعمة للهويَّة الجندريَّة المتحوِّلة والشُّذوذ الجنسي. تصاعدت الإنتاجات التي تدمج شخصيات مثلية ومتحوِّلة جنسيًّا في معظم الأعمال، بما فيها تلك الموجَّهة للأطفال والمراهقين. وبدت تصوِّر العَلاقات المثليَّة باعتبارها أمرًا طبيعيًّا ويوميًّا، وأضْفت على هذه الفئات صفة «الضحايا» لتبرير الدِّفاع عنها اجتماعيًّا؛ حيث إنَّ هناك عددًا من الأمثلة، ومنها:

- "Sex Education" مسلسل يروِّج بحرِّية للعلاقات المثليَّة ويطرح الهويَّة الجندريَّة باعتبارها مجالاً للاختيار الشخصي.
- "The Prom" و"Heartstopper": أعمال تحتفي بالمثليَّة بصفتها قيمة إنسانية.
- كذلك في هوليوود، فمنذ بداية الألفيَّة الثَّانية، بدأ تحوُّل ثقافي واضح في السينما الأمريكية:
- دعم الشُّذوذ انتقل من الهامش إلى المركز.
- أصبحت الشخصيَّات (LGBTQ+) شائعة ومُمثَّلة بإيجابية وإلهام.
- غالبًا ما تمُنح الجوائز الكبرى لأعمال تتناول قضايا الهويَّة الجندرية. هناك مثال على ذلك، وهو فيلم "The Danish Girl" (٢٠١٥) الذي تناول قصَّة أوَّل متحوِّل جنسيًّا، ولاقى احتفاء إعلاميًّا وأكاديميًّا واسعًا[1].
- تصوير المعارضين على أنهم رجعيُّون أو متطرِّفون:

يميل الإعلام إلى تصنيف الرَّافضين لقضايا الهوية الجندرية على أنهم أعداء للتقدُّم؛ حيث

1 - The Texas Tribune: "Texas Bans Gender-Affirming Care for Minors." June 2023.

يُستخدم خطاب الإقصاء الثقافي لتهميش الأصوات المحافظة، واللافت هنا هو ربط خطاب الرَّفض بالدِّين والتعصُّب.

٢ - الأحزاب الليبرالية ودعم قضايا الجندر

منذ نهاية الحرب الباردة، وسَّعت الأحزاب الليبرالية الغربية مفهوم الحقوق ليشمل: الحقوق الجنسية، الهُويَّة الجندريَّة، حقوق الأقليَّات كـ (LGBTQ+).. ومن مظاهر التبنِّي، دمج قضايا (LGBTQ+) في البرامج الانتخابية (الديمقراطي الأمريكي، الليبرالي الكندي، حزب الخضر الأوروبي، وغيرها). وسنُّ تشريعات تسمح بتغيير الهويَّة الجندريَّة دون شروط طبِّية، وكذلك إدخال الهويَّة الجندريَّة في المناهج المدرسية، وتوفير حماية قانونية خاصَّة ضدَّ ما يُعرف بـ «خطاب الكراهية». مضافًا إلى رفع أعلام قوس قزح على المباني الرسمية والمشاركة في أشهُر الفخر.

من دوافع هذا التبنِّي، استقطاب النَّاخبين الشَّباب والتَّمدُّنيين، والتَّعاون مع منظَّمات مثل (ILGA) و(Stonewall)، والحصول على تمويل سياسي وإعلامي من جهات ليبرالية مؤثِّرة، مضافًا إلى ربط قضايا الجندر بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أي تأسيس الإطار الأيديولوجي الذي يحمي هذه الخيارات، وذلك بجعل قضايا الجندر رمزًا لليبيرالية العالمية. وما يربط هذه الخيارات كلّها هو جملة من الآليات المتمثِّلة في المساواة أمام القانون تعني قبول زواج المثليِّين. وتُقدَّم حرِّية الهويَّة باعتبارها حقًّا فرديًّا بحتًا، مضافًا إلى تصنيف المعارضين لهذه الخيارات ضمن خانة المتطرِّفين أو الرجعيِّين. ومثال ذلك، يتبنَّى الحزب الديمقراطي الدفاع عن المتحوِّلين جنسيًّا في الولايات المتحدة (تصريحات «بايدن»). كما في كندا؛ حيث صدرت قوانين تحظر «العلاج التحويلي» بدعم من حزب (ترودو-Justin Trudeau). واللَّافت أيضا أن في الاتحاد الاوروبي جرى وضع شروط ضمنيَّة في قوانين (LGBTQ+) للتقارب مع أوروبا (بولندا والمجر).

بالنتيجة، تحوَّلت الأحزاب الليبرالية الغربية من مجرَّد حليف قانوني لقضايا الجندر، إلى فاعل أيديولوجي يعيد تعريف مفاهيم الديمقراطية والحرِّية عبر منظور واحد. هذا التحوُّل، رغم مظاهره التقدُّمية، يُهدِّد التعدُّد الثقافي والديني ويحوِّل الفضاء العام إلى ساحة صراع قيمي، لا إلى مجال تعايش فعلي.

خامسًا: ما حقَّقته منظَّماتُ المجتمع المدنيِّ في الغربِ والوطنِ العربيِّ

١ - تغييرُ المنظومةِ التعليميَّةِ والإعلاميَّةِ في الغربِ

إلى حد كبير، نجحت هذه المنظَّمات المدنية في الغرب في تغيير المنظومة التعليمية والإعلامية. ففي التَّعليم، تمكَّنت هذه المنظَّمات، عبر الضغط السِّياسي وتوجيه السِّياسات التعليمية، من إدراج مفاهيم الهويَّة الجندرية والعلاقات غير التقليدية ضمن المناهج الرسمية. اليوم، تُدرَّس في كثير من المدارس الغربية (خصوصاً في أوروبا الغربية وكندا وبعض ولايات أمريكا):

- مفاهيم مثل «الهُويَّة الجندريَّة مرِنة»،
- «الطِّفل يستطيع اختيارَ جِنسه»،
- «الأسرة لا تقتصر على ذكر وأنثى».

مضافًا إلى عدد من البرامج مثل (Sexual Orientation and Gender Identity)(SOGI) في كندا، أو التوجيهات التعليمية في السويد وهولندا؛ حيث تُعدُّ نماذجَ على هذا الاختراق[1].

في الإعلام، هناك سيطرة شبه تامة على الخطاب الإعلامي من قِبل جميع القنوات الكبرى مثل BBC/ CNN/ France24، وقنوات نتفليكس وهوليوود، التي تُروِّج للهُويَّات الجندرية المختلفة بشكل إيجابي. وقد جرى تقليص ظهور أيِّ خطاب معارض على أنه "رهاب جنسي" أو "خطاب كراهية". مضافًا إلى التَّغطيات الإعلامية لأحداث "Pride" و"المسيرات المثليَّة" التي باتت معيارًا للانفتاح والحداثة.

أصبح هناك اعتراف سياسي وقانوني كامل في أغلب دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بزواج المثليِّين، وبحقِّ تبنِّي الأطفال للمثليِّين. مضافًا إلى إمكانية تغيير الهُويَّة الجندريَّة قانونيًّا، وإنشاء حماية قانونية صارمة ضد ما يُسمَّى "خطاب الكراهية" تجاه المثليِّين والمتحوِّلين. وهذا الدعم يأتي من الأحزاب الليبرالية والبرلمان الأوروبي، والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

إنَّ النجاح الأكبر لهذه المنظَّمات يكمن في «تطبيع» الشُّذوذ والتَّحوُّل الجنسي في العقل الجمعي. وحيث لم تعد هذه المفاهيم «استثناءً ثقافيًّا»، بل تحوَّلت إلى قاعدة معياريَّة جديدة تُربط بحقوق الإنسان والحرِّية.

1 - European Journal of Public Health, Teachers' perspectives on positive and inclusive sex education in Dutch secondary schools, p3.

٢ - اختراقٌ جزئيٌّ في بعضِ الدُّولِ الإسلاميَّةِ رغمَ المقاومةِ.

رغـمَ نجاح هذه المنظَّمات في الغرب، فإن محاولاتها في العالم الإسـلامي واجهت مقاومة ثقافية ودينية قويَّة، ومع ذلك حقَّقت بعض الاختراقات المحدودة:

أ - أشكال الاختراق الجزئي

يجري الاختراق عبر فرض رؤى ثقافية بواسطة التَّمويل والمنظَّمات المحلِّية:

* تمُـوِّل منظَّمات مثل (Open Society) و(UNDP) منظَّماتٍ محلِّية في دول مثل لبنان، تونس، المغرب، والأردن للترَّويج لقضايا "النَّوع الاجتماعي".
* تسـتخدم هذه المنظَّمات خطابَ الحقوق والحماية (مثـل: مكافحة العنف ضدَّ المثليِّين) كمدخل لاختراق الفضاء العام.
* التسـلُّل عبر الإعلام الرقمي (وسائل التواصل الاجتماعي)؛ حيث إنَّ هناك آلاف الصَّفحات على إنستغرام وتويتر ويوتيوب تروِّج للشُّذوذ والتَّحوُّل في الدُّول العربية بلغة محلِّية/شبابية.
* استغلال ضعف الرقابة الحكومية في بعض البلدان لتقديم محتوى "تثقيفي" عن التحوُّل الجنسي والهُويَّة الجندريَّة.
* نشـوء نخب ثقافية مدافعة عـن هذه القضايـا؛ إذ بدأت تظهر كتابات وبودكاسـتات ومبادرات شبابية عربية تتبنَّى خطاب الجندر تحت راية "الحرِّيات الفردية". وفي بعض الأوساط الجامعية، بدأت هذه المفاهيم تُطرح باعتبارها مقولات "علمية" و"تقدُّمية".

ب. مظاهرُ المقاومةِ الثَّقافيَّة والدينيَّة

مـن مظاهر المواجهة الثقافية والدينية، اسـتخدام الخطاب الديني التقليـدي الذي لا يزال قويًّا وفاعلاً، خصوصًا في المؤسَّسات الإسلامية الرسمية (الأزهر، دار الإفتاء، المجامع الفقهية). كذلك الرفض الشـعبي واسع النطاق؛ حيث ما تزال الغالبية العظمى من شعوب الدول الإسلامية ترى في الشُّذوذ والتحوُّل الجنسي انحرافًا خُلُقيًّا ودينيًّا. ومقابل ذلك، زاد الرَّفض الواضح لتدخُّل المنظَّمات الأجنبيـة في «إعادة صناعة القيم». مضافًا إلى ذلك، زادت التَّشريعات القانونية الصارمة في بعض

الدول (مثل السعودية، مصر، إيران، باكستان) لتمنع الترَّويج للشُّذوذ وتعتبره جرمًا جنائيًّا[1].

نجحت منظَّمات المجتمع المدني الغربية بشكل شبه كامل في تغيير البنية الثقافية والتعليمية والقانونية في الدول الغربية لصالح خطاب الهويَّة الجندريَّة والشُّذوذ الجنسي. أمَّا في الدول الإسلامية والمجتمعات المحافظة، فقد حقَّقت نجاحًا محدودًا واختراقات جزئيَّة، خصوصًا عبر أدوات غير مباشرة مثل الإعلام الجديد والتمويل، لكنها واجهت مقاومة دينية وشعبية عميقة حالت دون تحقيق الهيمنة الثقافية الكاملة.

ج - التحدِّياتُ التي تواجهها المجتمعاتُ المحافظةُ في الغربِ والعالمِ الإسلامي

ترتكز مجتمعات كثيرة على مرجعيَّات دينية ترى الشُّذوذ والتحوُّل الجنسي محرَّمات خلُقيَّة لا يُشرَّع لها. ويشمل هذا الرفض الأسرة، النُّخب الدينية والتعليمية، والمجتمع الأهلي. ففي دول كالسَّعودية، مصر، الجزائر، وباكستان، يُعدُّ إعلان الهويَّة المثليَّة تهديدًا اجتماعيًّا، ويُربط بالانحراف. وحتى في الغرب، تواجه قضايا (LGBTQ+) مقاومة من الجاليات المسلمة، والمسيحية المحافظة، والأقليات التقليدية. وتُنظر إليها باعتبارها أداة إمبرياليَّة ثقافية، لا امتدادًا لحقوق الإنسان. وبسبب هذا الرَّفض، تعمل المنظَّمات أحيانًا بسرِّية أو بخطاب مموَّه، وتُتَّهم بتشويه القيم الأسرية. ويواجه النشطاء تهديدات أو حملات تشهير. مع صعود اليمين المحافظ بعد ٢٠١٥، برزت شخصيات مثل (ترامب) في أميركا، و(أوربان) في المجر، و(ميلوني-Giorgia Meloni) في إيطاليا، والتيَّارات القومية في أوروبا، التي تتبنَّى مواقف حادَّة ضد (LGBTQ+): مناهضة تدريس الجندر، ومشاركة المتحوِّلين في رياضات النِّساء، وتبنِّي الأطفال من قبل الشَّواذ.

لقد اعتمدت دول عديدة تشريعات مضادَّة، كالمجر التي منعت تدريس المثليَّة دون إذن الأهل، وبولندا التي أعلنت مناطق "خالية من أيديولوجيا الجندر". كما سنَّت ولايات أميركية؛ مثل تكساس وفلوريدا قوانين تمنع تعليم الجندر للأطفال وإجراء عمليات التحوُّل للقاصرين.

وفي العالم الإسلامي، تجرِّم دول كإيران، السَّعودية، وباكستان المثليَّة والتحوُّل، ولا تعترف قانونًا بأي تغيير جنسي. ورغم توسُّع نفوذ منظَّمات(LGBTQ+) ، تواجه مقاومة متصاعدة دينية وسياسية، وتشريعات مضادَّة تُعيد النِّقاش حول شرعيَّة هذه السِّياسات في غير السِّياقات الغربية.

١ - أمينة خيري: العرب يواجهون مجتمع الميم في العصر الرقمي، ص٣.

الخاتمة

من خلال هذا البحث، يتَّضح أنَّ منظَّمات المجتمع المدني الغربية لا تؤدِّي دورًا محايدًا في المجال الحقوقي، بل أصبحت أداة ثقافية مركزية لإعادة تكوين مفاهيم الجندر والهُويَّة، وتطبيع الشُّذوذ والتَّحوُّل الجنسي ضمن بنية القيم الغربية الجديدة. وقد اعتمدت هذه المنظَّمات على أدوات متداخلة تشمل الإعلام، والتَّعليم، والتَّمويل، والتَّشريع، لترويج خطاب يعتبر «حرِّية الهويَّة الجنسية» و«تعدُّد الجندر» مكوِّنات أساس لحقوق الإنسان.

في المجتمعات الغربية، نجحت هذه المنظمات في تغيير المنظومة الثقافية والتعليمية والقانونية بشكل كبير، ممَّا أدَّى إلى ترسيخ مفاهيم الجندر الجديدة بوصفها مفاهيم معياريَّة. أما في المجتمعات المحافظة، سواء داخل الغرب (مثل الجاليات المسلمة) أو خارجه (في العالم الإسلامي وأوروبا الشرقية)، فقد واجه هذا المشروع مقاومة شرسة تستند إلى مرجعيَّات دينية وثقافية ترى في هذه التحوُّلات تهديدًا للهُويَّة القيميَّة والأسرة.

إنَّ هذا الصراع لا يُختزل في «حقوق الأقليَّات» مقابل «الأغلبيَّة المحافظة»، بل يكشف عن معركة حضارية أوسع حول من يمتلك الحقَّ في تعريف الإنسان، الأسرة، والهُويَّة. ويبدو أن المعركة مرشَّحة للتَّصاعد مع تنامي اليمين المحافظ، وعودة النقاش في السِّيادة الثقافية في وجه التَّدويل القيمي الذي تمارسه منظَّمات دولية تحت غطاء الحقوق.

وعليه، فإن المجتمعات المحافظة تواجه تحدِّيًا غير تقليدي: ليس فقط في رفض خطاب الجندر والتحوُّل، بل في ضرورة إنتاج خطاب مضادٍّ، عقلاني، متماسك، وفعَّال، يدافع عن مفاهيمه الأصيلة ضمن فضاء حقوقي وأخلاقي متوازن.

التَّوصيات:

١ - إعادة بناء الوعي التربويِّ والقيميِّ

ينبغي للمجتمعات المحافظة، خصوصًا في العالم الإسلامي، أن تعمل على تعزيز وعي الأطفال والشَّباب من خلال:

- دماج قيم الفطرة والهُويَّة الجنسية الطبيعية في المناهج التعليمية.

- مراجعة الكتب المدرسية والأنشطة الصفِّية للحدِّ من تسرُّب مفاهيم الجندر الغربية.
- تدريب المعلِّمين والمشرفين التَّربويِّين على أساليب التَّربية القيميَّة في مواجهة الخطاب الجندري.

٢ - تأسيس منظَّمات مجتمع مدنيٍّ محافظة

من المهمِّ أن تُؤسَّس منظَّمات مجتمع مدني محلِّية تعكس الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات، تعمل على:

- تقديم بدائل تربوية وثقافية متَّزنة.
- الدِّفاع عن القيم الأسرية والخُلُقية في الفضاء العام.
- الضَّغط على السِّياسات التعليمية والإعلامية داخل دولهم بما يتوافق مع المرجعيات المحلِّية.

٣ - تعزيز الإعلام القيميِّ ومراقبة المحتوى الرقميِّ

- تأسيس منصَّات إعلامية رقمية تقدِّم خطابًا إيجابيًّا متوازنًا عن الهويَّة، الأسرة، والكرامة الإنسانية وفق المرجعيات التقليدية.
- وضع أطر قانونية لمراقبة المحتوى الموجَّه للأطفال في وسائل الإعلام ومنصَّات البثِّ؛ لمنع ترويج مفاهيم الشُّذوذ والتَّحوُّل الجنسي.
- التَّعاون مع المؤثِّرين المحافظين لنشر محتوى مضادٍّ على منصَّات التَّواصل.

٤ - إعداد خطاب حقوقيٍّ بديل

- ضرورة بناء خطاب حقوقي يوازن بين حرِّية الفرد واحترام القيم المجتمعية، ويُظهر أن رفض التَّحوُّل الجنسي لا يعني انتهاكًا للحقوق، بل هو دفاع عن تماسك المجتمع.
- الاستفادة من مواثيق حقوق الإنسان التي تؤكد على احترام الخصوصية الثقافية والدينية في مواجهة «الكونيَّة المؤدلجة» التي تفرضها بعض المنظَّمات.

٥ - الاستفادة من التَّجارب الدُّولية في المقاومة الثَّقافية

- دراسة التَّجربة البولندية والمجريَّة وبعض ولايات أمريكا (مثل فلوريدا وتكساس) التي تبنَّت سياسات تشريعية مقاومة لثقافة الجندر وتحليلها.
- بناء تحالفـات فكرية وقانونية دولية مع حركات محافظة عالمية تشـترك في رفض التفكيك الجندري للأسرة والهُويَّة.

٦ - حماية السِّيادة الثَّقافية والتَّشريعية من التَّدخُّل الأجنبي

- وضـع قيود واضحة على التَّمويل الأجنبي المشروط الموجَّه نحو الجمعيات التي تروِّج لأجندات جندرية.
- مراقبة عمل المنظَّمات الدولية داخل البلدان المسلمة، وضمان توافق نشاطاتها مع القوانين والقيم المحلِّية.
- تعزيـز دور الجهـات الرقابية في مراجعـة محتوى المناهج والمشـاريع الحقوقية المسـتوردة.

٧ - تشجيع البحث العلمي والمراكز الفكرية المحافظة

- دعم مراكز الأبحـاث التي تتناول موضوعات الجندر والأسرة من منظور إنسـاني محافظ.
- توفير منح دراسية لأبحاث تدحض النَّظريات الجندرية المتطرِّفة وتقدِّم بدائل خلُقُية وعقلانيـة.
- إنشاء مجلَّات فكرية ومنصَّات أكاديمية تحفظ التَّنوُّع القيميَّ وتدافع عنه.

المراجع والمصادر

أوَّلًا: المراجع باللغة العربية

- أمينة خيري: «العرب يواجهون مجتمع الميـم في العصر الرقمي»، إندبندنت عربية، يونيو ٢٠٢٢.
- تقرير الموارد العالمية ٢٠٢١-٢٠٢٢. https://globalresourcesreport.org
- تقرير منظمة العفو الدولية (أبريل ٢٠٢٥): «الفوضى والقسوة: ١٠ هجمات متراكمة على حقوق الإنسان». https://www.amnesty.org
- خديجة بارزاق وفضيلة بن الطاهر: "السلوك الجنسي المنحرف وآثاره على القيم الأخلاقية لدى المراهقين"، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، ٢٠١٥.
- "قانون حقوق الوالدين في التعليم" (قانون "لا تقل مثلي") ، فلوريدا، ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.
- قانون "Bostock v. Clayton County"، المحكمة العليا الأمريكية، ٢٠٢٠.
- نهى عدنان القاطرجي: الشـذوذ الجنسي في الفكـر الغربي وأثره على العالم العربي، مركز الفكر الغربي، السعودية، ٢٠١٧.

ثانيًا: المراجع بالإنجليزية

- Paul J. Angelo and Dominic Bocci: The Changing Landscape of Global LGBTQ+ Rights. Council on Foreign Relations, January 29, 2021.
- Zygmunt Bauman: Liquid Modernity. Polity Press, 2000.
- Bohnett Foundation: "About the Foundation." https://www.bohnettfoundation.org
- CSIS – Center for Strategic and International Studies: "Supporting the LGBTI Agenda: Why It Matters for Civil Society."
- ETR – Education: Training and Research. "Sexual and Reproductive Health Curricula." https://www.etr.org/store/curricula

- Eisler, Riane. The Chalice and the Blade: Our History, Our Future. Harper & Row, USA, 1987.
- European Journal of Public Health. "Teachers' Perspectives on Positive and Inclusive Sex Education in Dutch Secondary Schools." 28 October 2024.
- Michel Foucault: The History of Sexuality. 1978.
- Nancy Fraser: "Transnationalizing the Public Sphere." 2007.
- Funders for LGBTQ Issues: "Funding Data and Reports." https://lgbtfunders.org
- Global Equality Fund. https://20212025-.state.gov/global-equality-fund
- Global Resources Report. Tracking Funding for LGBTI Rights, 2021–2022. https://globalresourcesreport.org
- Antonio Gramsci: Selections from the Prison Notebooks. 1971.
- HRC – Human Rights Campaign. "The Soft Power of Inclusion: LGBTQ Equality in Japan."
- Human Rights Watch: "US: Anti-LGBTQ+ School Policies Increase Discrimination." June 2024.
- ILGA-Europe: Rainbow Europe Map and Index. https://www.ilga-europe.org
- Nolan D. McCaskill: "Affirming Students' Gender Identity Could Mean Fines for Texas Schools." The Dallas Morning News, May 6, 2025.
- New York Post: "Bill Would Ban Social Transition Support in Schools." May 2025.
- Open Society Foundations. Multiple Reports on Gender and Justice. https://www.opensocietyfoundations.org
- Ordo Iuris Institute: "Rainbow Europe? An Analysis of ILGA Europe's 'LGBTI

Legal Equality Index.'" https://en.ordoiuris.pl

- Pew Research Center: LGBTI Rights in Europe and Central Asia in 2022, 2023.
- ResearchGate: "Beyond Binary: (Re)Defining Gender for 21st Century Disaster Risk Reduction…" https://www.researchgate.net/publication/336654231
- The Texas Tribune: "Texas Bans Gender-Affirming Care for Minors." June 2023.
- The Washington Post: "Florida Bans Teaching about Gender Identity in All Public Schools." April 19, 2023.